مركز دراسات البصرة والخليج العربي
المكتبة: الدوريات العربية
العدد:
التاريخ: ٢٠١٤/٤/٢٤

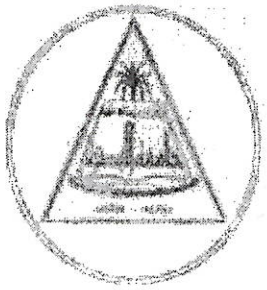

بحوث مجلة دراسات البصرة

سلسلة بحوث محكمة تهتم بالشأن البصري

تصدر عن هيأة تحرير مجلة دراسات البصرة

مركز دراسات البصرة والخليج العربي - جامعة البصرة

البصرة : جمهورية العراق

رقم السلسلة : (٤)

موقف مجلس الاعمار من لواء البصرة خلال العهد الملكي

م . م انتصار محمود عبدالخضر

كلية التربية للعلوم الإنسانية - قسم التاريخ - جامعة البصرة

٢٠١٤م

الترقيم الدولي للسلسلة ISSN:: ١٩٩٤-٤٧٢١

رئيس التحرير

أ.م.د. نصر عبد السجاد الموسوي

هيأة التحرير

أ.د. باسم عبد العزيز عمر

أ.م.د. طالب جاسم الغريب

أ.م.د. سامي عبيد محمد

أ.م.د. جاسم غالي رومي

أ.م.د. عبد الفتاح عبدالله محمود

سكرتير التحرير

د. جواد كاظم حطاب

الهيأة الاستشارية

أ.م.د. شاكر عبد السالم نعمة

أ.د. عبد الله سالم المالكي

أ.د. حميد احمد حمدان

أ.د. عدنان عبد الكريم جمعة

الاشراف اللغوي

أ.م.د. صباح عبد الرضا اسيود

أ.م.د. جاسم غالي رومي

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البصرة

مركز دراسات البصرة والخليج العربي

موقف مجلس الاعمار من لواء البصرة خلال العهد الملكي

اعداد

م . م انتصار محمود عبد الخضر الدربندي

المقدمة :-

أن توضيح الوضع الاقتصادي للعراق في العهد الملكي يساعد على فهم افضل واعمق لأحداث البلاد السياسية وتطورها الاجتماعي . ويعد مجلس الاعمار احد الموضوعات لذلك التاريخ وهو الوجه الابرز لسياسة العهد الملكي الاقتصادية خلال المرحلة الاخيرة من وجوده . ومن هنا فان من شأن دراسته بصورة مستفيضة تساعد على تكوين واضح لموقف حكومة العهد الملكي من لواء البصرة .

يتألف البحث من اربعة محاور الاول منها بعنوان السياسة العمرانية في البصرة قبل تأسيس مجلس الاعمار له اهمية في اظهار التطور والاخفاق الذي حصل للبصرة بعد تأسيس مجلس الاعمار والثاني منها تأسيس مجلس الاعمار وقانونه تطرق المحور الى العوامل الداخلية والخارجية التي ساعدت على بلورة فكرة انشاء مجلس الاعمار و مهمته التعمير والانشاء وتمويله بموارد النفط والقروض الخارجية . أما المحور الثالث اعمال مجلس الاعمار في البصرة فقد تطرق الباحث الى اعمال المجلس مع التركيز على اعماله في البصرة . وقد جاء المحور الرابع تحت عنوان موقف الرأي العام من اعمال مجلس الاعمار فقد تطرقت الباحثة الى موقف مجلس النواب من مجلس الاعمار وقد تميز نواب البصرة بالاهتمام بالموضوع وقد سجلوا اعتراضا من خلال التصويت ولم يكتفوا بطرح الملاحظات والنقد على مجلس الأعمار من حيث المشاريع او الخطط وربطوا الاستقلال السياسي بالاستقلال الاقتصادي اما الخاتمة فقد جاءت بالاستنتاجات والملاحظات التي توصلت اليها الباحثة حول الموضوع .

و كانت محاضر جلسات مجلس النواب مصدرا مهما للبحث التي عرضت في الجريدة الرسمية الوقائع العراقية التي كانت لها اهمية استثنائية لكل ما يتعلق بالجانب القانوني لتأسيس مجلس الاعمار واعماله . وكان لرسالة الماجستير مجلس الاعمار في العراق لعبد الله شاتي عبهول دور كبير في اظهار البحث واكماله ، فضلا عن عبد الكريم الازري في مذكراته تاريخ في ذكريات العراق من سنة ١٩٣٠ – ١٩٥٨ والذي يعد مصدرا مهم لهذا الموضوع بحكم عمله اكثر من مرة وزيرا للمالية . وبقدر تعلق الامر بالحاله الاقتصادية للبصرة فقد استوجب البحث استخدام المصادر المعربه منها كتاب ألئي الف بيزوز بعنوان العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية ١٩١٥ – ١٩٧٠ لأنه يمثل وجهة نظر مختلفة كون الحالة الاقتصادية للبلد خلال مدة تأسيس مجلس الاعمار كانت مرتبطة وبشكل كبير ببريطانيا فهذا الكتاب اغنى مهمة الباحثة ، والله ولي التوفيق .

السياسة العمرانية في البصرة قبل تأسيس مجلس الاعمار

ان السياسية الاقتصادية في العراق طيلة سنوات الانتداب ظلت وحيدة الجانب وتحركت داخل اطار ضيق وخدمت بالاساس مشاريع الإستهلاك لا الانتاج ، فعلى الرغم من ان البصرة احتلت اهمية كمدينة بارزة من مدن العراق ، فقد هيئت الظروف الاقليمية الى نشاط اقتصادي جعل البصرة تمتلك ثقلا اقتصاديا كبيرا لما تتمتع به من ارض خصبة وموقع جغرافي اضفيا عليها تلك الصفة ، ساعد على بروزها كونها ساحة خصبة لتحرك الافكار السياسية .

فان اهتمام البريطانيين كان منصبا على تحويل العراق الى مستعمرة تخدم مصالحهم الاقتصادية والسوقية بصورة مباشرة . فضلا عن ذلك فان سياسة البريطانيين الاقتصادية انصبت منذ الايام الاولى للاحتلال على موضوع الارض والعلاقات الزراعية بالصورة التي تضمن تحويل رؤاساء العشائر وكبار الملاكين الى القوة الاجتماعية التي يمكن الاعتماد عليها في حكم البلاد وضمان بقاء نفوذهم فيها ، لذا اصبح الزاما حسب ادعائهم ان تسبق تسوية حقوق الاراضي كل عمل اقتصادي آخر . ومن اهمّ الاسباب التي مهدت الى البريطانيين من تحقيق ذلك هو غياب الرأي العام المتمثل بالاحزاب السياسية التي كانت تؤكد على الجانب السياسي للوجود البريطاني بالعراق[١] .

ومن الجدير بالذكر أن الزراعة في البصرة خلال عهد الانتداب كانت متأخرة ولم تعطي الدولة اهتماما كافيا بشؤون الاراضي الزراعية . ولم تكن هناك الخبرة الكافية في تقدم الزراعة بشكل صحيح ، على الرغم من وجود عوامل طبيعية مثل الارض الخصبة والموقع الجغرافي كان من شأنها ان تسهم اسهاما جادا في دفع النشاط الزراعي الى الامام وبدون ان تكون هناك معوقات فبرزت مشكلة الهجرة من الريف الى المدينة بسبب جور كبار الملاكين واستغلال السراكيل وانخفاض مستوى المعيشة واهمال السلطة آنذاك لتلك المناطق والازمات الاقتصادية المتكررة وقلة وسائل الكسب والبطالة والتخلف الثقافي والزيادة الطبيعية للسكان وفيضانات دجلة والفرات وارتفاع مياه الاهوار وغمرها للاراضي اليابسة جعلت مهنة الزراعة سلعة كاسدة فكانت نتيجتها الهجرة بالجملة للمدن . مما سبب زيادة في عدد السكان وقلل من توفير فرص العمل وتدني اجور العمال مما ضاعف من ازمة البطالة [٢].

اما الصناعة فكانت اولية ومتخلفة ولم تحرز السبق للمنافسة التجارية بسبب غزو البضائع الاجنبية للسوق المحلية وهي بضائع متقدمة وقد كانت الصناعة البريطانية تغطي مساحة كبيرة منها . اما بالنسبة للتجارة في البصرة فقد تمتعت المدينة بمركز الثقل التجاري في العراق فكانت

لطرق المواصلات اهمية في تجارة البصرة الداخلية والخارجية . فالطرق البرية المتمثلة بسكك الحديد كانت قد شيدت لأغراض بريطانيا العسكرية في الحرب العالمية الاولى واستمرت في تشييدها وكان المعقل المركز التجاري وبداية الخط الرئيسي لسكك الحديد .اما الطرق البرية فقد انحصر اكمالها بمديرية الاشغال العامة بين ١٩٢٠ – ١٩٣٠ و صيانة الطرق القديمة وفتح طرق في العشار وابو الخصيب وكان النقل يتم بالسيارات والعربات والابلام والزوارق التجارية [٣] .

اما الطرق المائية فقد استخدم اهل البصرة بالتجارة المحلية نهري دجلة والفرات وشط العرب الذي يمر بها وقد استخدمت اعدادا كبيرة من السفن المحلية التي بلغ عددها في عام ١٩٣٠ (٥.٨٣٩) [٤]. ازدادت اهمية البصرة التجارية بسبب الميناء الذي كان عبارة عن ثلاثة اماكن لوقوف السفن وبعد اندلاع الحرب العالمية الاولى كانت البصرة القاعدة البريطانية ضد الاتراك . فجلبت للميناء الاجهزة الحديثة وبنت الارصفة ومدت خطوط سكك الحديد للحمل وأختيرت المعقل مقرا للارصفة الرئيسية [٥] .

تميزت التجارة في مدة العهد الملكي في لواء البصرة بسيطرة القطاع الوطني الخاص والاستثمار الاجنبي وان الحكومة لم تعط اهمية لأي عملية تجارية مباشرة وانما كانت تقوم بالعمليات التجارية عن طريق التجار الافراد والمؤسسات شبه الحكومية ولم تتدخل إلا في بعض الاحيان نتيجة لظروف معينة في شؤون التجارة الداخلية والخارجية ، وهذا التدخل يزول بزوال الظروف في الغالب [٦].

اما بشأن الطاقة منذ عام ١٩٢١ أخذت الشركات الاجنبية ومنها شركة الباور هوز أمتياز تجهيز الكهرباء للدوائر الحكومية في البصرة ونصب وتشغيل المصابيح في الطرق والشوارع العامة . اما بالنسبة الى الماء فأهالي البصرة كانوا يستخدمون مياه الانهار في الشرب والطبخ وغسل الاواني والملابس مباشرة من الشرائع والسنايات لهذا اهتمت بلدية البصرة لهذه الانهار وكانت مياهها تخضع باستمرار للفحص الطبي الشهري . ومنذ عام ١٩٣٠ كان للبصرة نظام اسالة الماء حيث ربطت دائرة الماء االبعض من الدور السكنية بشبكة إسالة الماء . غير انه لم يكن بوسع جميع الاهالي ربط دورهم بتلك الشبكة بسبب الفقر فنصبت البلدية حنفيات عامة للفقراء ومدت انابيب ايصالها الى المحلات التي لا يوجد فيها ماء . وقد حاولت بلدية البصرة تحسين المدينة عن طريق توفير المياه الصالحة للشرب واستحداث وتوسيع وتبليط الشوارع ودفن المستنقعات ذات الاثر الكبير في انتشار الاوبئة الفتاكة لصحة المجتمع وسعي البلدية

لمعالجة انتشار الحرائق وخطرها على المجتمع وصحته وانشاء دور للعمال . اما الجسور فان السكان قد تعاونوا بينهم وتبرعوا بمالهم الخاص وبدافع ذاتي من أجل اقامة الجسور [٧].

ان التطور الاقتصادي للعراق بدأ منذ حكم الملك فيصل الاول [٨] لدافع الحاجة الملحة لتطوير العراق وتلبية متطلبات مؤسساته الادارية و ترتيب أسسها الاقتصادية . فحاول تأسيس لجنة دائمة ذات صلاحيات واسعة برئاسة رئيس الوزراء تتولى تنشيط الصنائع والحرف والزراعة ودراسة المشاريع الكبرى مع تأسيس الشركات الوطنية . فضلا عن اقتراحه بتأسيس (المجلس الاقتصادي الاعلى) تعهد اليه رئاسته وينوب عنه رئيس الوزراء احيانا على ان يضم المجلس وزراء المالية والاشغال والري فضلا تسعة اعضاء آخرين يختارون من بين رجال المال والاعمال [٩] . ومع كثرة المستشارين البريطانيين وكثرة النفوذ البريطاني فان السياسيين العراقيين كان لهم اليد الطولى في اتخاذ القرار في الشؤون المحلية . ومع ان الحكومة لم ترد اي صدام جاد مع سلطات الانتداب فان الملك فيصل الاول كان رجلا على جانب كبير من الدهاء والحنكة وله تفكيره الخاص يساعده في ذلك استشاريون اكفاء ومخلصون . وعلى كل حال فقد كان البريطانيون من جانبهم يفضلون التأثير على الشؤون الداخلية العراقية من بعيد لا ادارتها بأنفسهم [١٠] .

تأسيس مجلس الأعمار وقانونه

كانت حاجة العراق الى تبني سياسة عمرانية جدية تعتمد التخطيط أسلوبا للتنفيذ هي عاملا اساسيا في تاسيس مجلس الاعمار . وكان مطلبا وطنيا اتفقت عليه صحافة المعارضة والاحزاب التي اجيزت بعد الحرب العالمية الثانية . فقد دعا حزب الاستقلال [١١] في منهاجه الى انشاء مجلس اقتصادي اعلى يأخذ على عاتقه مهمة وضع الخطط العمرانية العامة ، وحث الحزب الوطني الديمقراطي[١٢] الدولة على وضع خطة منسقة شاملة لأصلاح وضع البلاد الاقتصادي والعمراني في اطار زمني محدد ، اما حزب الاتحاد الوطني[١٣]فقد رأى ضرورة تحقيق الاعمار الاقتصادي . ومثلما كان للاحزاب موقفها فقد برز ذلك على لسان حالها وهي الصحف واهمها صحيفة صوت الاهالي التي اكدت على موضوع الاعمار والتطوير الاقتصادي وفق خطة انشائية شاملة تلتزم الحكومات العراقية المتعاقبة بتنفيذها [١٤] . فضلا عن صحيفة صوت الاحرار التي طالبت باعمار يستند على تنظيم اقتصادي موجه شريطة ان يكون بعيدا عن الجهاز الحكومي[١٥] .

ومن الجدير بالذكر تبلورت فكرة تأسيس مجلس الاعمار بدعوة من اعضاء البرلمان العراقي بعد الحرب العالمية الثانية بصورة اكثر جدية من السابق فقد ندد النائب عبد الكريم الازري[١٦] بسياسة الارتجال ودعى الى سياسة التصميم المستندة الى دراسة علمية لأوضاع البلد والى كشف علمي لأمكانياته يوضع على اساسه تصميم عمراني شامل . ودعا الى تاسيس مجلس اعمار ينهض بشؤون الاعمار والبناء ولا يتأثر بالتغيرات السياسية في العراق ، ويقوم بمهمة التصميم اولا فيطلب من الخبراء بمسح كامل لإمكانيات البلد ثم يضع استنادا لذلك تصميما عمرانيا شاملا ، ثم يقوم بتنفيذه مباشرة او بواسطة الدوائر الحكومية تحت إشرافه ومراقبته ويموله بإيرادات حكومية من النفط وبالقروض الخارجية ويشترط بنجاح هذه المهمة شرطان جوهريان اولهما الكفاءات التي تخدم مجلس الأعمار ، الثاني توفير المال الكافي لتنفيذ المشاريع العمرانية[١٧] .

ومن المهم ذكره مثلما كان للعوامل الداخلية وقعها في العمل على تأسيس مجلس الأعمار فان العوامل الخارجية ساعدت على بلورة فكرة تأسيس مجلس مستقل للأعمار . فان البريطانيون أقتنعوا بضرورة إجراء اصلاحات داخلية بعد ان طالبت الاتفاقيات والاضرابات بتحسين الواقع الاقتصادي السيئ الذي ساد مرافق الحياة كافة في البلاد . والسبب الاهم من ذلك ظهور الولايات المتحدة الامريكية كقوة اكثر فعالية وتأثيرا من السابق في الشرق الاوسط وهي

لم تتجاهل العراق بموقعه الحساس وثروته النفطية . ولم تحاول ان تتغلغل فيه بشكل مباشر وانما كان العامل الاقتصادي اداة اساسية للتغلغل الامريكي في العراق مما وجد له انعكاسا في موضوع تأسيس مجلس الاعمار وفي نشاطه واعماله لا سيما في علاقاته بالبنك الدولي للاعمار والتطوير اذ كان للأمريكان نفوذا كبيرا فيه[١٨].

وعلى اية حال فان البنك الدولي ربط موافقته على قرض الحكومة العراقية بجعل حصة العراق من عائداته النفطية ضمانه واكد على وضع مشروع تأسيس مجلس خاص يعهد اليه امر الاشراف على صرف القروض فكانت الخطوة الرسمية العملية لتأسيس مجلس الاعمار. قدمت وزارة المالية لائحة قانون مجلس ادارة المشاريع العمرانية الرئيسة الى مجلس الوزراء في نيسان ١٩٤٩على ان يعهد برئاسة المجلس الى رئيس الوزراء ويضم في عضويته وزير المالية وستة اعضاء آخرين كان من المقرر تعينهم لمدة خمسة سنوات . حددت المادة الثانية صلاحيات المجلس وخولته حق التصرف في الامور المتعلقة بتنفيذ منهاجه وبعقد القروض واصدر السندات وعالجت المادة الرابعة موضوع ميزانية المجلس واقترحت ان تخصص لها كل واردات النفط مع مبالغ أخرى يقررها فضلا عن القروض الداخلية والخارجية التي يعقدها المجلس او الحكومة [١٩] .

وفي السياق نفسه فان الجانب العملي بدأ بشأن تأسيس المجلس ونص منهاج وزارة توفيق السويدي(٢٠) التي تألفت يوم الخامس من شباط عام ١٩٥٠ على الاهتمام بتأسيس مجلس أعمار خاص تكون مهمته التعمير والإنشاء وتمويله بموارد النفط والقروض الخارجية وغيرها لتمكينه من تنفيذ مختلف المشاريع العمرانية(٢١) .

تم تشريع لائحة قانون تأسيس مجلس الاعمار التي كانت القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٠[٢٢] . وتألفت من ستة مواد حددت الاولى الهيكل التنظيمي لمجلس الاعمار الذي تقرر ان يكون برئاسة رئيس الوزراء وعضوية وزير المالية وستة آخرون كاعضاء أجرائيين على ان يكون احدهم نائبا للرئيس والآخر سكرتيرا عاما للمجلس وأقرت المادة حق التصويت لهم جميعا ومنحهم حصانة كافية تشبه حصانة اعضاء محكمة التمييز وحددت عضوية الاجرائيين منهم بخمسة سنوات شريطة ان يكون ثلاثة منهم من ذوي الاختصاص بالشؤون المالية والاقتصادية والري وتركت المادة تحديد الاختصاص الثالث لمجلس الوزراء .

اما المادة الثانية من القانون حددت اختصاصات المجلس وصلاحياته للدخول في مفاوضات ومقاولات ومناقصات لغرض استخدام او شراء اللوازم الخاصة بأعمال التحري

والكشف مع شركات او مؤسسات عراقية وأجنبية مع حق استئجارالأموال غير المنقولة او امتلاكها بل وحتى حق عقد القروض وإصدار السندات بعد استحصال موافقة مجلس الوزراء .

اما المادة الثالثة من القانون حددت واجبات أعضاء المجلس التي حصرتها في تقديم مشروع اقتصادي – مالي عام لتنمية موارد العراق ورفع مستوى معيشة ابنائه ووضع منهاج تنفيذ لمشاريع تتعلق بخزن المياه وتنظيم الري ومكافحة الفيضانات وتصريف المياه والصناعة والتعدين وبتطوير طرق المواصلات مع جدولتها حسب أهميتها وتحديد كلفتها والمدة التي تستغرقها بتنفيذ كل مشروع . ووضعت المادة نفسها على أعضاء المجلس مهمة وضع كشف عام لموارد العراق المستغلة وغير المستغلة على ان يستعين لانجاز مهماته بالخبراء والمتخصصين . وان يكون لأعضاء المجلس صلاحياته المباشرة في تنفيذ المشاريع بعد استحصال موافقة مجلس الوزراء ومجلس الأمة عليها على ان يقدم أعضاء المجلس تقريرا سنويا في نهاية آذار الى مجلس الوزراء لعرضه على مجلس الأمة واعتباره منهاجا إضافيا يتضمن التعديلات الواجب إدخالها على المنهاج العام فضلا عن تقرير آخر حول إعمال المجلس ومصروفاته خلال السنة المنصرمة . وحددت المادة طبيعة التنسيق بين مختلف المشاريع والجهات المهتمة بها مع أسلوب تنفيذها بواسطة مقاولين محليين أوأجانب لهم شهرة عالمية وبإشراف مهندسين استثماريين معروفين وخبراء وموظفين مختصين يستخدمهم المجلس لهذا الغرض .

وفي السياق ذاته خصصت المادة الرابعة مالية المجلس التي تقرر ان تتكون من جميع ما تقبضه الحكومة من شركات النفط ومن القروض الداخلية والخارجية التي يعقدها المجلس[٢٣] .

ويبدو ان القانون كان خطوة جديدة في حياة العراق لذا تعرض للتغيير اكثر من مرة بهدف تكييفه ومعالجة ثغراته في حدود الاطار المرسوم له ، فقد تقرر في العام ١٩٥٣ وضع قانون جديد لمجلس الاعمار يحل محل القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٠ ففي عهد وزارة جميل المدفعي (٢٤) السادسة تألفت لجنة وزارية خاصة في ١٦ شباط ١٩٥٣ ضمت وزارة الدفاع والمالية والمواصلات والاشغال والاقتصاد لإعادة النظر في القانون الاول لمجلس الاعمار . وبعد اجتماعات عديدة صاغت اللجنة قانونا جديدا لمجلس الاعمار ووافق عليه مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٥ نيسان ثم اقره البرلمان فاصبح قانونا برقم ٢٧ لسنة ١٩٥٣ والذي يعرف بالقانون الثاني لمجلس الاعمار [٢٥] .

تألف قانون مجلس الاعمار الثاني من خمس وعشرين مادة لم تختلف عن مواد القانون الاول سوى في بعض تفصيلاته . والجديد في القانون الثاني هو ان مجلس الاعمار اصبح مؤلفا من تسعة اعضاء باضافة عضوية وزير الاعمار اليه . ومنعت المادة الخامسة من القانون الجديد العضو الاجرائي من تعاطي الاعمال التجارية . قسمت المادة الخامسة عشرة مشاريع المجلس الى صنفين الاول منهما تضمن المشاريع العمرانية الكبرى . اما الثاني شمل المشاريع العمرانية الصغرى وترك امر تنفيذها الى الدوائر الحكومية حسب اختصاصها على ان تودع كلفتها الى وزارة المالية التي خولتها المادة السادسة عشر بصلاحية الصرف عليها[٢٦] .

أعمال مجلس الأعمار

كان قانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٠ هو محاولة لوضع نهاية لطابع الارتجال وعدم الاستقرار الذي طغى على السياسة العمرانية للحكومات المتعاقبة على مدى ثلاثة عقود من عمر الدولة العراقية وذلك بحصر مجلس الاعمار في رئيس الوزراء ووزراء المالية وفي السياسيين الذين يتوفر فيهم الاختصاص . ثم ان قانون المجلس اوجد بنصوصه مؤسسة توجيهية واجرائية وتنفيذية في آن واحد ، مما تحول الى عامل اضافي لتعزيز استقرارها . كما انه حرر المجلس من قيود مؤسسات الدولة وروتينها بان جعل منه هيئة فوق الوزارات متصلة مباشرة برئيس الوزراء فضلا عن استقلالية المجلس من الناحية المالية منحته امكانية العمل والتصرف بصورة افضل من اي مؤسسة سبقته في هذا المجال الحيوي[٢٧].

ومن الجدير بالذكر ان الذي حدث خلاف ذلك تماما فقد اسرعت وزارة نوري السعيد (٢٨) الحادية عشر (١٥ ايلول ١٩٥٠ــ ١٠ تموز١٩٥١) الى وضع منهاج اعمار للسنوات الخمسة ١٩٥١ ــ ١٩٥٥ دون الاخذ بالاراء ودون انتظار وصول بعثة خبراء البنك الدولي الى بغداد . اذا لم يكن غريبا ان لا يحتوي خطاب العرش الذي القي في مطلع كانون الاول ١٩٥٠ سوا اشارة هامشية الى مجلس الاعمار ورغم ان الوزارة اكدت على بدأ الاعمار والانشاء . اذا لم تتعدى نشاط مجلس الاعمار خلال المرحلة الاولى من عمره هذا الاطار المحدود [٢٩].

منذ البداية حاول العضو البريطاني أدنكتن ميللر ان يهيمن على اعمال المجلس فقدم منهاجا عاما للمشاريع للسنوات ١٩٥١ ــ ١٩٥٥ دونما يكلف بذلك ورغم ذلك اقره المجلس بالاجماع تحول الى اول منهاج عمل للمجلس ورغم محاولة نوري السعيد لأمرار المنهاج في البرلمان بسرعة ودون اعتراض إلا انه اثار نقاشا لم يخلو من الانتقاد لاذع وجه اليه عدد من اعضاء المجلس [٣٠] . تحول اسلوب عمل مجلس الاعمار منذ المرحلة الاولى من نشاطه الى عامل جديد ساعد على ازدياد الهيمنة البريطانية على مرافق البلاد الاقتصادية . فقد اعطى اسلوب عمله امكانية حصر العقود في شركات معينة . وفي احيان كثيرة كانت العروض المقدمة بالنسبة الى كثير من المشاريع يقتصر على شركة واحدة فقط كما حدث في شركة (جورج ومبي) البريطانية لتعبيد الطرق او مع شركة (ناين تبتيس وايت الهندسية)الامريكية التي عهدت اليها دراسة منظومتي نهري دجلة والفرات وكما سبق ذكره ان العضو البريطاني أدكتون ميلر فرض نفوذه على اعمال المجلس منذ المرحلة الاولى من نشاطه فكان يقوم بتوقيع عقود المشاريع دون أذن من المجلس[٣١] .

ولحصول العراق على اموال اضافية نجمت عن توصل العراق الى اتفاقية مناصفة الارباح في ٣ شباط ١٩٥٢ مع شركات النفط العاملة في العراق . وبموجب قانون تعديل القانون الاول لمجلس الاعمار اصبح المجلس يستحوذ على ٧٠% من صافي ما تقبضه الحكومة من واردات النفط . فضلا عن تقديم بعثة البنك الدولي للأعمار تقريرها المرسوم تقدم العراق الاقتصادي الذي اعدته بعد زيارات ميدانية لعديد من مناطق البلاد ، فأعد المجلس منهاج إضافي لمدة ستة سنوات مالية جديدة ، لم يتوصل البنك الدولي خلالها من وضع منهاج للمشاريع العمرانية ولم يعين كلفة كل منها وأسبقيته . فقد ساد التناقض والارتباك بعض إعمال المجلس وقدراته فبعد تشريع قانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٣ الذي استمدت وزارة الأعمار رأي المجلس ضرورة وضع منهاج آخر له يكون اكثر انسجاما وطبيعة القانون الجديد وفعلا نفذ المنهاج العام لمشاريع مجلس الأعمار للسنوات ١٩٥٥ – ١٩٥٩ المالية بلغ مجموع تخصيصاته ٣٠٤ ملايين و٣٠٦ آلاف دينار وزعت وفق منطوق قانون مجلس الاعمار رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٣ على بابين اساسيين الاول يخص المشاريع الكبرى والتي اطلع المجلس بها ورصيده ٢٦٦ مليون و١٨١ الف دينار ويخص الثاني المشاريع الصغرى التي اودع امر تنفيذها الى مؤسسات حكومية ورصيده ٣٨ مليون و١٢٥ الف دينار[٣٢].

وفي السياق نفسه تضمن الباب الاول [٣٣] للمنهاج ثمانية فصول خصص الاول منها للأدارة و الدراسات وإضفاء قرض الثرثار .والثاني لمشاريع الري والخزن والسدود والبزل خصص له ٤٠% من تخصيصات الباب الاول و٢٠ مليون دينار للمشاريع التي كانت قيد الدرس من قبل سدى آسكي موصل وبخمة واستصلاح اراضي النهروان والاسحاقي والعمارة والبصرة اما الثالث خصص لمشاريع الطرق والجسور بلغت تخصيصات ٥٣ مليون دينار . خصص الرابع لبناء مطارات في غضون خمس سنوات وبرصيد ٥ ملايين دينار وفي الفصل الثاني رصد المنهاج ١٥ مليون دينار لبناء السكك الحديدية . وخصص المنهاج لأول مرة مشروع الاسكان المقترح ٢٨ مليون دينار كان نصيب الصناعة مشروع الغاز الطبيعي واستخراج الكبريت بلغ رصيده ٢٣ مليون و٥٧١ الف و١٠٠ دينار اي ما يعادل ١٦% من تخصيصات الباب الاول .وخصص لأنماء الثروة الحيوانية والنباتية والمياه الجوفية ٦ ملايين و٤٧٥ الف دينار .وفي ذات الموضوع تألف الباب الثاني للمنهاج العام لمشاريع مجلس الاعمار من مفصلين خص الاول المباني والمؤسسات والثاني مشاريع متفرقة وخصص ٣٢ مليون و٢٥٠ الف دينار الفصل الاول الذي هدف الى انشاء عدد من المدارس والمستشفيات والطرق

والجسور غير الرئيسة والمبلغ المتبقي للفصل الثاني لأعمال الري واقامة السدود الصغيرة وتحسين مياه الشرب وردم المستشفيات وتشييد مبان خاصة للآثار[٣٤] .

خلاصة القول لم يكن للبصرة تنفيذ فعلي في مشاريع المنهاج عانى المنهاج العام لمشاريع مجلس الاعمار للسنوات ١٩٥٥ – ١٩٥٩ من مجموعة اخرى من النواقص والثغرات التي سرعان ما دفعت بالاوساط الحاكمة الى وضع منهاج جديد منذ عام ١٩٥٦ عدل المنهاج وفق آراء اللورد آرثر سولتر . حسب ما ذكر ضياء جعفر وزير الاعمار آنذاك فان سولتر لعب الدور الاهم في اعادة النظر لمنهاج المجلس تألفت لجنة من اعضاء المجلس برئاسة جلال بابان وعضوية ضياء جعفر وعبد المجيد علاوي وعبد الجبار الجلبي وعبد الرحيم الجليلي لدراستها وفي ٨ نيسان ١٩٥٦ قرر المجلس قبول مشروع منهاج عام بمشاريع مجلس الاعمار ووزارة الاعمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٥ .ولم تؤثر اعتراضات بعض النواب على اقرار لائحة للمنهاج الذي نفذ اعتبارا من ١ نيسان ١٩٥٦ بلغت كُلفة المشاريع المدرجة في المنهاج الاضافي العام ٥٠٠ مليون و٧٠٠٠ و ٣٢٧ دينار .خصص المنهاج ١٥٣ مليون و٧٥٤ الف و٦٠٠ دينار لمشاريع السيطرة على الفيضانات والري والبزل بينما خصص لمشاريع الطرق والجسور والمواصلات ١٢٤ مليون و٣٦٧ و ٦٩٧ دينار مثل طريق اربيل – كويسنجق والرمادي – هيت عنه وناصرية – بصرة والموصل – كيارة وكوت – نعمانية – هاشمية اما الجسور فلم يكن للبصرة ذكر بها ، ومد خط حديدي عريض بين بغداد والبصرة وانشئ مبان جديدة للمحطات وتوسيع معامل الشالجية وشراء قاطرات ، كما تقرر تخصيص ٤ ملايين دينار لتوسيع ميناء البصرة وبناء ميناء جديد في ام قصر . وعلى هذا الاساس وضع مجلس الاعمار في بداية عام ١٩٥٦ برنامجا واسعا للأسكان بمساعدة مؤسسة دوكسيادس اليونانية . نص على تنفيذ العديد من المشاريع كمشاريع اسكان بغدأد والموصل والبصرة والكوت والسليمانية (٣٥)

اما الفصل الخاص بمشاريع الصناعة والتعدين والكهرباء فان اهم المشاريع المحالة للتنفيذ مشروع سكك الموصل . ومشروع استخلاص الكبريت في كركوك ومشروع السكر السائل في كربلاء واعلن المشروع مناقصة مشروع معمل الاسمدة الكيمياوية في البصرة ومشروع معمل الورق في البصرة وادى مجلس الاعمار موضوع توليد الطاقة اهتماما اكبر من غيره فبنيت محطات توليد الكهرباء في بغداد وكركوك والبصرة (٣٦).

خلاصة القول حظيت البصرة في المنهاج العام الاضافي بحصة كبيرة من مشاريعه بعكس المنهاج السابق الذي لم يكن للبصرة تخصيص فيه . وان المشاريع ما كانت تنفذ بها بنفس

سرعة تنفيذ مشاريع المناطق الاخرى فانه لم يجر توزيع مشاريع المنهاج العام الاضافي على انحاء البلاد بصورة متجانسة . وعلى الرغم من بعض الثغرات ظهرت اكثر عند تنفيذ قرار مجلس الاعمار فعين خبير اقتصادي في آيار ١٩٥٧ وقد رشح البنك الدولي احد موظفيه بأشغال هذا المنصب ليلعب دورا كبيرا بالنسبة لأعمال مجلس الاعمار بسبب الظروف التي استحدثت اثر انتصار ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ .

موقف مجلس النواب من أعمال مجلس الاعمار

كان مجلس النواب على اتصال مباشر بشؤون مجلس الاعمار منذ بداية تأسيسه ذلك بحكم متطلبات التشريع في البلاد . اثار صدور القانون ردود فعل متباينة فان الاوساط الموالية للحكومة حاولت اضفاء طابع مثالي على اهدافه فيما تطرقت المعارضة الوطنية في نقده بحيث انها لم تر فيه اي جانب ايجابي .ان لظروف الحرب العالمية الثانية والاحتلال البريطاني الثاني للعراق اثرا واضحا في سكوت النواب وذلك لشعورهم أن الظروف التي تمر بها البلاد غير اعتيادية وان بريطانيا الحل والعقد في امور البلاد . وعند عرض لائحة قانون الاعمال العمرانية لسنة ١٩٥٠ على المجلس شارك النائب احمد النقيب (٣٧)في الحديث عنها موضحا ان لديه ملاحظات عنها الملاحظة الاولى من حيث الحاجة العامة والثانية تتعلق بمفردات الجداول المرافقة لهذه اللائحة واستشهد النائب ببيت من الشعر هو :-

لوكنت ما عملت لسرني ، جهل كما قد أساني ما أعلم

مشيرا الى ان هذه اللائحة لم تف بالغرض المطلوب ولم تلبي حاجات البلاد وان البلاد حصلت على ثلاثة اشياء هي (الافلاس السياسي والمالي والاخلاقي) وقد عبر النائب بحديثه هذا عن صدق تحليله وما يدور في تفكير الرأي العام وقد كان مصيبا في تحليلة[٣٨].

وعندما عرضت حكومة نوري السعيد الحادية عشر لائحة قانون المنهاج العام للاعمال العمرانية الرئيسية على مجلس النواب انتقد النائب سلمان الابراهيم بشدة مجلس الاعمار ، مشيرا بقوله (انه ليس فينا احد لا يريد الاصلاح ولا يرغب بالمشاريع الرئيسية العمرانية والتي تعطي البلاد الخير واالبركة وان تكون هذه المشاريع ممكنة التنفيذ ومعززة بدراسة فنية دقيقة بعيد كل البعد عن مظاهر الدعاية الفارغة ، وبعيدة عن الارتجال ، وان تكون الخطط لهذه المشاريع واضحة ومركزة) زيادة على ذلك وجه النائب انتقادا الى اللائحة ووصفها بانها مرتبكة وغير واضحة وفيها غموض وابهام ، واخيرا قدم النائب اقتراحا بضرورة سحب هذه اللائحة واعادة دراستها من جديد [٣٩].

وفي السياق نفسه كان للنائب عبد الحميد الهلالي (٤٠)مشاركة في الحديث عن لائحة قانون مجلس الاعمار مشيرا الى ان المجلس شكل في عام ١٩٥٠ لغرض الاشراف على المشاريع العمرانية الرئيسية في البلاد لكن من الملفت للنظر ان هذه المشاريع لم تنفذ لحد الان لذا دعي النائب مجلس الاعمار لدراسة المشاريع .شارك حسن عبد الرحمن (٤١)في الجلسة

ذاتها موجها نقدا شديدا لمجلس الاعمار لأن المشاريع التي يقوم بها ناقصة وغير مدروسة من الناحية الفنية .ومن الجدير ذكره سجل النواب اعتراضا واضحا من خلال التصويت على هذه اللائحة يكاد يكون بالاجماع تميز به نواب البصرة فقد عارض ٢٤ نائبا كان ٦ نواب من البصرة وهم أحمد العامر(٤٢) ، جميل صادق (٤٣)، وعبد الحميد الهلالي ، عبد الرزاق الحمود (٤٤)، حسن عبد الرحمن ، برهان الدين باش اعيان (٤٥).وفي السياق نفسه لم يكتف نواب البصرة بطرح الملاحظات والنقد على مجلس الاعمار ، من حيث المشاريع او خططه بل ربطوا الاستقلال السياسي بالاستقلال الاقتصادي ومنهم النائب حسن عبد الرحمن الذي نقد في الجلسة ٦ من الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤ في ٢١ شباط ١٩٥٥ مجلس الاعمار ، وعبر عن امتعاضه لسيطرة الشركات الانكليزية على اعمال المجلس ، مطالبا بالاستفادة من عروض الشركات الأجنبية الأخرى المدعومة من قبل حكوماتها، والتي بأمكانها تقديم عطاءات مناسبة مع سرعة التنفيذ ، بهدف منافسة الشركات الاجنبية ، مؤكدا على ضرورة اخذ الموضوع على محمل الجد. ومن الجدير بالذكر فأن النائب عبد الجبار الملاك (٤٦)قد طالب في الجلسة ٢٧ من الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤ في ٢٣ شباط ١٩٥٥ مجلس الاعمار بضرورة شمول البصرة في بعض المشاريع الحيوية والمهمة مثل مشاريع الري وفتح طرق المواصلات وغيرها ، كما شارك النائب احمد العامر في الجلسة ذاتها واكد على ضرورة ادخال بعض المشاريع العمرانية في لواء البصرة ضمن خطة الاعمار(٤٧).

ولخص موقف مجلس الاعمار في لواء البصرة بسؤال النائب عبد اللطيف جعفر (٤٨)وزير الاعمار في جلسته الثالثة في ٢٢ كانون الاول ١٩٥٧ للاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٧ نص على ان هناك مشاريع وقعت لدى المجلس لغرض التنفيذ في لواء البصرة ، بالرغم من مراجعته الكثيرة للمجلس من هذه المشاريع لم يجد غير جواب واحد (بان المشاريع تحت الدراسة) مطالبا الحكومة بوضع سقف زمني لتلك المشاريع المراد تنفيذها في منطقة البصرة ، كما طالب الوزير الى ضرورة انشاء ادارة دائمية لغرض تطوير انهر البصرة العديدة ، بدلا من الطرق البدائية في التطهير (٤٩).

وكان ثلاثة نواب من البصرة وهم حسين الفائز(٥٠) وأحمد العامر وعبد اللطيف جعفر (٥١)قد طالبوا في الجلسة التاسعة للأجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٧ بتاريخ ٢١ كانون الثاني ١٩٥٨ ، الى سن لائحة قانون انشاء مصرف التعمير والتطوير الصناعي في العراق ذلك للحاجة الى تطوير المشاريع الاقتصادية والصناعية عن طريق المصرف (٥٢).

اخيرا يمكن القول ان رجال النظام الملكي عملوا على تحويل مجلس الاعمار الى اداة للتطوير الاقتصادي والعمراني للتخفيف من الاستياء المتزايد من سياسة الدولة الاقتصادية لكنهم فشلوا فلم ير الاهالي خير في جميع اعمال مجلس الاعمار ومشاريعه ومنهجه ومنجزاته فقد بلغ بها الامر ان عدت المجلس بدعة البدع في العراق ورئت الاعمار في الغاء مجلس الاعمار. نستطيع القول كان ذلك الموقف نتيجة حقد الاهالي على رجال النظام الملكي فأسهم في عزل النظام عن الاهالي فتحول الى عامل مهد الطريق لانتصار ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ .

الخاتمة

كان مجلس الاعمار مرآة تعكس بصدق الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي للعراق خلال العقد الاخير من عمر العهد الملكي .فان العديد من ظواهر واقع التخلف العراقي قد انعكست على اعماله وسياسته وطبيعة هيكله التنظيمي والتنفيذي . فان رئاسة المجلس كانت تمثل شريحة مميزة من الوسط التقليدي الحاكم ، فيما كانت ادوات توجيه اعماله وتنفيذها محصورة بأيدي الخبراء الاجانب . وضمن الاطار الموجه والمدروس لم تستهدف سياسة المجلس في خطها العام تطوير مرافق ذات المردود الاجتماعي والسياسي العميق على المدى البعيد .

ومن الجدير ذكره لم تتناسب منجزات مجلس الاعمار مع نفقاته خاصة اذا اخذت بنظر الاعتبار حقيقة ان ميزانيته كانت تعادل حوالي ضعف ميزانية الدولة الاعتيادية وتؤلف اكثر من ربع مجموع الدخل الوطني للعراق . وقد نجم ذلك عن مجموعة عوامل مترابطة فيما بينها تأتي في مقدمتها طبيعة تكوين المجلس والهيمنة الاجنبية على مقدراته والتي بلغت حد التدخل السافر في شؤونه من قبل السفارة البريطانية . بسبب ان ظروفا خاصة وعوامل معروفة جعلت العراق بحاجة الى الخبرة الاجنبية في الخمسينيات إلا ان مصلحة العراق لم تكن في الحسبان في اختيار الخبراء الاجانب من قبل المجلس.

ان الجانب الاكبر من مشاريع مجلس الاعمار المنجزة والمقترحة كانت مشاريع استهلاكية لا انتاجية وربما يكفي الاشارة الى ان المجلس انجز ٤٩٩ بناية حكومية . فان اعتماد المجلس الكلي على الشركات الاجنبية لأنجاز مشاريعه الكبرى واسلوب تعامله معها ادى الى ان يلعب مجلس الاعمار دورا متواضعا للغاية في عملية تراكم رأس المال الوطني تلك العملية المهمة التي يعتمد عليها الى حد كبير الازدهار الاقتصادي اللاحق لأي بلد كان ، وفضلا عن ذلك لم يجذب مجلس الاعمار الرساميل الى العراق بل على العكس من ذلك ان اسلوب تعامله مع المؤسسات الاجنبية حوله الى قناة اساسية تسربت عن طريقها كميات كبيرة من ثروة العراق المتجمعة الى الخارج . فان الشركات الاجنبية ما كانت تعتمد على رساميلها الخاصة لأنجاز مشاريعه بل كانت تستند الى ما تقبضه من السلف الكبيرة من مجلس الاعمار والتي كانت تتراوح في حالات كثيرة بين ٧٥ و ٩٠ % من قيمة المكائن والآلات وغيرها من المواد التي تحتاجها لتنفيذ مشاريعه.

ومما يؤخذ على المجلس ايضا انه لم يراعي الظروف والامكانيات ولا الحاجة في توزيع مشاريعه حسب المناطق بل ركز على اجزاء من البلاد واهمل الاخرى منها وكانت البصرة من الاجزاء المهملة جدا في مجلس الاعمار مما استدعى نقدا لاذعا وجه اليه مرارا داخل اروقة مجلس النواب وعلى صفحات جرائد المعارضة .

ومن الضروري ذكره في ظل الظروفُ السائدة في العراق قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ كان من الطبيعي ان يتحول مجلس الاعمار الى وسيلة جديدة ساعدت على ازدياد تغلغل النفوذ الاجنبي في البلاد . وفي الوقت نفسه كان المجلس يمثل في واقعه نموذجا معبرا لما يمكن وصفه بالتراجعات والمساومات البريطانية الاضطرارية امام زخم الزحف الامريكي المتشعب والمسند بامكانات هائلة نحو مناطق الشرق الاوسط . وكان ذلك يكفي ويزيد لدفع الوطنيين لاتخاذ موقف متشدد من مجلس الاعمار والذي بلغ حد رفض كل ما كان يرتبط باسمه باسلوب لم يخل من تطرف واضح . إذ مهما يكن من أمر لم تجلب مشاريع مجلس الاعمار فوائد للعراق والعراقيين .

قائمة الهوامش

١- الملاح ، عبد الغني ، تاريخ الحركة الوطنية الديمقراطية في العراق (بيروت : ١٩٨٠) ص٣١ ; نظمي وميض جمال عمر (وآخرون) ، التطور السياسي المعاصر في العراق (العراق : د.ت) ص٢٣ .

٢- يوسف ، قحطان حميد ، وثائق البصرة الحكومية مصدرا لدراسة الحياة الاجتماعية في البصرة ١٩٢١ ــ ١٩٥٨ ،رسالة ماجستير غير منشورة قدمت الى مجلس معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا ، ١٩٩٥ ، ص١١١ .

٣- المصدر نفسه ، ص٦٣ .

٤- الهارون ، ياسين طه ياسين ، البصرة دراسة في الاحوال الاقتصادية والسياسية بين عامي ١٩٣٢ ــ ١٩٣٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الآداب جامعة البصرة ، ١٩٩٠ ، ص٩ ــ ٢٤ .

٥- الغريب ، طالب جاسم ميناء البصرة دراسة تاريخية ١٩١٥ ــ ١٩٥٦ ، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الآداب جامعة البصرة ١٩٨٤ ، ص٥٨ .

٦- اللفتة ، ازهار عبد الرحمن ، البصرة ١٩٥٨ ــ ١٩٦٨ دراسة في احوالها الاقتصادية ، رسالة ماجستير غير منشورة كلية التربية جامعة البصرة ، ٢٠٠٣ ، ص٢٢ .

٧- يوسف ، المصدر السابق ، ص٥٩ .

٨- فيصل بن الحسين بن علي : ولد في الطائف ١٨٨٣ سافر مع والده الى استانبول عام ١٨٩١ وبقى حتى عام ١٩٠٩ اختير ملكا لسوريا من ٨ آذار ١٩١٩ الى ٢٥ تموز ١٩٢٠ ثم ملكا للعراق وتوفي في سويسرا عام ١٩٣٣ . ينظر : التكريتي ، عبد المجيد كامل الملك فيصل الاول ودوره في تاسيس الدولة العراقية الحديثة ١٩٢١ ــ ١٩٣٣ (بغداد : ١٩٩١) .

٩- الأزري ، عبد الكريم ، تاريخ في ذكريات العراق ١٩٣٠ ــ ١٩٥٨ (بيروت : ١٩٨٢) ، ص٣١٤ .

١٠- أديث وائي (وآخرون) ، العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية ١٩١٥ ــ ١٩٧٥ ، ترجمة عبد المجيد القيسي ، ج١ (بيروت : ١٩٨٩) ، ص٢٣٩

١١- هو حزب قومي عربي نواته هي ادارة نادي المثنى وضم مؤيدين لحركة مايس ١٩٤١ وكان رئيس الحزب محمد مهدي كبة ومن مؤسسيه خليل كنه واسماعيل الغانم ومن قادته لاحقا صديق شنشل وفائق السامرائي . هدفه المعلن تحرير البلاد واستقلاله

والدعوة الى الاصلاح على اسس ومبادئ تقدمية واشتراكية واصل الحزب عمله بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ . ينظر : العكام ، عبد الامير هادي ، تاريخ حزب الاستقلال العراقي ١٩٤٦ – ١٩٥٨ (بغداد : ١٩٨٦) ص٣٤ .

١٢- يعد امتدادا فكريا وسياسيا لجماعة الاهالي وخصوصا التيار غير ماركسي يرأسه كامل الجادرجي واعضاءه محمد حديد وحسين جميل وهو حزب ديمقراطي . ينظر : الجادرجي ، كامل ، مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي (بيروت : ١٩٧٠) .

١٣- هو حزب ديمقراطي اقرب الى الماركسية يؤمن بالتطور والتغير الاصلاحي الديمقراطي كان يرأسه عبد الفتاح ابراهيم ومن مؤسسيه الشاعر محمد مهدي الجواهري ، احتوى برنامجه على العمل بالوسائل الدستورية لتحقيق اهدافه في مجتمع مدني ديمقراطي صحيح وعلاقات وثيقة مع البلدان العربية . وقد الغي الحزب عام ١٩٤٧ . ينظر : شعبان ، عبد الحسين ، جذور التيار الديمقراطي في العراق قراءة في افكار حسين جميل هل انقطع نسل الليبرالية العراقية (بيروت : ٢٠٠٧) ص٩٨ .

١٤- الجادرجي ، رفعة ، كامل الجادرجي في حق ممارسة السياسة والديمقراطية افتتاحيات جريدة الاهالي ١٩٤٤ – ١٩٥٤ (المانيا :٢٠٠٤) .

١٥- حميدي ، جعفر عباس ، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١ – ١٩٥٣ (النجف : ١٩٧٦) ص٢٠٦ .

١٦- عبد الكريم الازري : عضو في جماعة الاهالي ونائب رئيس الحزب الوطني الديمقراطي عام ١٩٤٩ اختير وزيرا للمالية لأول مرة في وزارة توفيق السويدي ١٩٥٠ ثم في وزارتي فاضل الجمالي ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ثم في وزارة نوري السعيد الرابعة عشرة ١٩٥٨ . لجأ في ١٤ تموز ١٩٥٨ الى السفارة الامريكية وعاش في الولايات المتحدة الامريكية حتى عام ٢٠٠٥ . ينظر : الأزري ، المصدر السابق ص٢٤ .

١٧- المصدر نفسه ، ص٣١٤ .

١٨- عبهول ، عبد الله شاتي ، مجلس الاعمار في العراق ١٩٥٠ – ١٩٥٨ رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٠ ، ص٤٨ .

١٩- المصدر نفسه ، ص٥٣ .

٢٠- توفيق السويدي : ولد في بغداد عام ١٨٩٢ درس في بغداد واسطنبول وفيها انتمى الى جمعية المنتدى الادبي كان رئيسا للوزراء لثلاث مرات توفي في بيروت عام ١٩٦٨ .

٢١- الحسني ، عبد الرزاق ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٨ (بيروت : ١٩٨٨) .

٢٢- جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٢٨٣٦ ، في ٢٧ آيار ١٩٥٠ .

٢٣- ينظر الملحق رقم واحد .

٢٤- جميل المدفعي : ولد في الموصل عام ١٨٩٥ اكمل دراسته العسكرية في بغداد واستانبول ، الف مابين عامي ١٩٣٣ - ١٩٥٣ ثمان وزارات انتخب ثلاث مرات لرئاسة المجلس النيابي ثم الاعيان ،توفي عام ١٩٥٨ . ينظر : MOHMMAD TARBUSH ,THE ROLE OF THE MILITARY IN POLITICS A CASE A STUDY OF IRAQ TO ١٩٤١,ISTEL(LONDON :١٩٨٣)P.٤٦

٢٥- عبهول ، المصدر السابق ص٦٤ .

٢٦- جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٣٢٨٠ في تموز ١٩٥٣ .

٢٧- عبهول ، المصدر السابق ص٦٠ .

٢٨- نوري السعيد : ولد في بغداد ١٨٨٨ كان ابوه موظفا تعلم في الكتاتيب ثم المدرسة الرشدية وبعدها الاعدادية العسكرية في بغداد . توجه الى كلية استانبول الحربية عام ١٩٠٣ وتخرج منها برتبة ملازم ثاني كان من اوائل العائدين من الضباط الشريفيين الى العراق كان رئيس الوزراء لأربع عشرة مرة ووزيرا لسبع واربعين مرة . ينظر : النصيري ، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٢ (بغداد : ١٩٨٨) ; غلمن ، ولدمار ، عراق نوري السعيد انطباعاتي عن نوري السعيد بين سنة ١٩٥٤ ــ ١٩٥٨ (بيروت : ١٩٦٥) .

٢٩- الحسني ، الوزارات ، ج٨ ، ص١٩٧ .

٣٠- عبهول ، المصدر السابق ص٨١ .

٣١- المصدر نفسه ، ص٨٩ .

٣٢- نفس المصدر ، ص١١٧ .

٣٣- نفس المصدر ، ١١٧ .

٣٤- جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٣٥٩٣ ، ١١ نيسان ١٩٥٥ .

٣٥- عبهول ، المصدر السابق ، ص ١٦٢ .

٣٦- المصدر نفسه ، ص ١٣٣ .

٣٧- احمد النقيب : ولد في البصرة ،خريج الكلية الامريكية في بيروت ،اصبح نائب عن البصرة في اكثر من دورة انتخابية . ينظر : الموسوي ، حميد رزاق نعمة ، دور

نواب البصرة في المجلس النيابي ١٩٢٥ – ١٩٥٨ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة كلية الاداب جامعة البصرة ، ١٩٩٧ ، ص٢٦٣

٣٨- المصدر نفسه ،٣٩ .

٣٩- نفس المصدر ، ص٣٩ .

٤٠- عبد الحميد الهلالي : ولد في البصرة عام ١٩٢٠ ، اكمل دراسته الابتدائية فيها وانهى اعدادية الصناعة في بغداد عمل معلما في قضاء الجبايش ثم حصل على شهادة الدكتوراه من جامعة هارل بيرك الالمانية عام ١٩٤٤ تدرج في الوظائف الحكومية ، مثل البصرة نائبا عنها في الدورة الانتخابية الثالثة عشر ١٩٥٣ كان مستقل ذو اتجاه وطني وقومي . ينظر: المصدر نفسه ، ص٢٦٨.

٤١- حسن عبد الرحمن : ولد في عانة عام ١٩١٠ ،ودرس فيها ثم في بغداد اكمل الحقوق ومارس المحاماة في البصرة يعد من ابرز نواب العراق والبصرة خاصة استمر في نشاطه السياسي في صفوف حزب الجبهة الشعبية كمعاون لمعتمد البصرة ،استمر في عمل المحاماة الى ان احيل على التقاعد عام ١٩٩١ وتوفي عام ١٩٩٢ . ينظر : المصدر نفسه ، ص ٢٦٤ .

٤٢- احمد العامر : ولد في ابي الخصيب عام ١٩١٣ ، اكمل الثانوية في البصرة والحقوق في بغداد ، تدرج في الوظائف الحكومية كان نائب عن البصرة لاكثر من دورة انتخابية . ينظر : المصدر نفسه ، ص ٢٦٣ .

٤٣- جميل صادق ايليا : ولد في البصرة اكمل دراسته فيها تخرج من كلية الحقوق عام ١٩٣٩ ، وهو عضو في حزب الجبهة الشعبية ، كان نائبا عن البصرة لاكثر من مرة عن الطائفة المسيحية . ينظر ، المصدر نفسه ، ص ٢٦٤ .

٤٤- عبد الرزاق احمد الحمود : ولد في البصرة واكمل دراسته فيها عين معلما ثم اكمل الحقوق في مصر ،يعد من ابرز نواب المعارضة العراقية ذو اتجاه وطني وقومي واضح وفي عام ١٩٥٥ سافر الى السعودية وتوفي هناك .ينظر : المصدر نفسه ، ص ٢٦٧

٤٥- برهان الدين احمد نوري باش اعيان : ولد في البصرة عام ١٩١٤ انهى الابتدائية فيها واكمل الاعدادية في بيروت والحقوق في بغداد دخل كلية الضباط الاحتياط عام ١٩٤٠وهو معتمد لحزب الجبهة الشعبية فرع البصرة كان نائبا عن البصرة لاكثر من دورة انتخابية توفي في المانيا عام ١٩٧٥. ينظر : المصدر نفسه ، ص ٢٦٣ .

٤٦- عبد الجبار الملاك : ولد في البصرة عام ١٨٩٧ ،خريج المدرسة الامريكية ،اديب ،كان نائبا عن البصرة لاكثر من دورة انتخابية ، توفي عام ١٩٦٩ . ينظر : المصدر نفسه ، ص ٢٦٧ .

٤٧- نفس المصدر ،ص٤٠ .

٤٨- عبد اللطيف جعفر : ولد في البصرة وهو ملاكا كبيرا من عائلة غنية تمتهن التجارة ، وكان مثقفا ، انتخب نائبا عن البصرة لاكثر من دورة .ينظر المصدر نفسه ، ص ٢٦٨ .

٤٩- نفس المصدر ، ص٤١ .

٥٠- نفس المصدر ، ص٤١ .

٥١- نفس المصدر ، ص٤١ .

قائمة المراجع والمصادر

أ- المذكرات الشخصية

١- الأزري ، عبد الكريم ، تاريخ في ذكريات العراق ١٩٣٠ ــ ١٩٥٨ (بيروت : ١٩٨٢) .

٢- الجادرجي ، كامل ، مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي (بيروت : ١٩٧٠) .

٣- غلمن ، ولدمار ، عراق نوري السعيد انطباعاتي عن نوري السعيد بين سنة ١٩٥٤ ــ ١٩٥٨ (بيروت : ١٩٦٥) .

ب ــ الأطاريح والرسائل الجامعية

١- عبهول ، عبد الله شاتي ، مجلس الاعمار في العراق ١٩٥٠ ــ ١٩٥٨ رسالة ماجستير غير منشورة كلية الآداب جامعة بغداد ، ١٩٨٠.

٢- الغريب ، طالب جاسم ميناء البصرة دراسة تاريخية ١٩١٥ ــ ١٩٥٦ ، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الآداب جامعة البصرة ١٩٨٤.

٣- اللفتة ، ازهار عبد الرحمن ، البصرة ١٩٥٨ ــ ١٩٦٨ دراسة في احوالها الاقتصادية ، رسالة ماجستير غير منشورة كلية التربية جامعة البصرة ، ٢٠٠٣ .

٤- الموسوي ، حميد رزاق نعمة ، دور نواب البصرة في المجلس النيابي ١٩٢٥ ــ ١٩٥٨ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة كلية الاداب جامعة البصرة ، ١٩٩٧.

٥- الهارون ، ياسين طه ياسين ، البصرة دراسة في الاحوال الاقتصادية والسياسية بين عامي ١٩٣٢ ــ ١٩٣٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الآداب جامعة البصرة ، ١٩٩٠.

٦- يوسف ، قحطان حميد ، وثائق البصرة الحكومية مصدرا لدراسة الحياة الاجتماعية في البصرة ١٩٢١ ــ ١٩٥٨ ،رسالة ماجستير غير منشورة قدمت الى مجلس معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا ، ١٩٩٥.

جـ - الكتب العربية والمعربة

١- أديث وائي (وآخرون) ، العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية ١٩١٥ ــ ١٩٧٥ ، ترجمة عبد المجيد القيسي ، ج١ (بيروت : ١٩٨٩) .

٢- التكريتي ، عبد المجيد كامل الملك فيصل الاول ودوره في تاسيس الدولة العراقية الحديثة ١٩٢١ ــ ١٩٣٣ (بغداد : ١٩٩١) .
٣- الجادرجي ، رفعة ، كامل الجادرجي في حق ممارسة السياسة والديمقراطية افتتاحيات جريدة الاهالي ١٩٤٤ ــ ١٩٥٤ (المانيا :٢٠٠٤) .
٤- الحسني ، عبد الرزاق ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٨ (بيروت : ١٩٨٨) .
٥- حميدي ، جعفر عباس ، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١ ــ ١٩٥٣ (النجف : ١٩٧٦) ص٢٠٦ .
٦- شعبان ، عبد الحسين جذور التيار الديمقراطي في العراق قراءة في افكار حسين جميل هل انقطع نسل الليبرالية العراقية (بيروت : ٢٠٠٧) .
٧- العكام ، عبد الامير هادي ، تاريخ حزب الاستقلال العراقي ١٩٤٦ ــ ١٩٥٨ (بغداد : ١٩٨٦) .
٨- الملاح ، عبد الغني ، تاريخ الحركة الوطنية الديمقراطية في العراق (بيروت : ١٩٨٠) .
٩- النصيري ، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٢ (بغداد : ١٩٨٨) .

موقف مجلس الإعمار من لواء البصرة خلال العهد الملكي

ان توضيح التاريخ الاقتصادي للعهد الملكي يساعد على فهم افضل واعمق لسياسة العهد الملكي الاقتصادية خلال المرحلة الاخيرة من وجوده .ومن هنا فان من شأن دراسته بصورة مستفيضة تساعد على تكوين واضح لموقف حكومة العهد الملكي من لواء البصرة .

- فان السياسة العمرانية في البصرة قبل تأسيس مجلس الاعمار له اهمية في اظهار التطور والاخفاق الذي حصل للبصرة بعد تأسيس مجلس الاعمار وقانونه رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٠ والثاني رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٣ فكان للعوامل الداخلية والخارجية التي ساعدت على بلورة فكرة انشاء مجلس الاعمار مهمته التعمير والانشاء وتمويله بموارد النفط والقروض الخارجية . فقد تطرق البحث الى اعمال مجلس الاعمار في العراق مع التركيز على اعمال المجلس في البصرة وهل تساوى مع الاولوية الاخرى في المشاريع المهمة التي يحتاجها اللواء ؟ والى موقف الرأي العام من اعمال مجلس الاعمار و الى موقف مجلس النواب من مجلس الاعمار وقد تميز نواب البصرة بالاهتمام بالموضوع وقد سجل اعتراضا من خلال التصويت ولم يكتفي بطرح الملاحظات والنقد على مجلس الأعمار من حيث المشاريع او الخطط وربطوا الاستقلال الاقتصادي بالاستقلال السياسي .
- لم تتناسب منجزات مجلس الاعمار مع نفقاته فكانت ميزانيته تعادل ضعف ميزانية الدولة الاعتيادية . وتؤلف اكثر من ربع مجموع الدخل الوطني .فكان لطبيعة تكوين المجلس والهيمنة الاجنبية على مقدراته والتي بلغت حد التدخل السافرفي شؤونه من قبل السفارة البريطانية . وان اغلب مشاريعه كانت استهلاكية لا انتاجية وركز على اجزاء من البلاد واهمل الاخرى وكانت البصرة من الاجزاء المهملة جدا في مجلس الاعمار . مما استدعى نقدا داخل المجلس وعلى صفحات صحف المعارضة .

The Attitude of the Reconstruction Board on Basrah Province During the Royal Period

Abstract

The expression of the economic history during the royal period helps in better and deep understanding for the royal economical policy during the last period of its existence. Thus, studying it at length helps in making a clear view of the royal government attitude in Basrah.

- The research dealt with constructing politics in Basrah before the establishing of the reconstruction board which has its importance in showing the developing and failure that happened in Basrah. After establishing of the board by the rule No. ٢٣ in ١٩٥٠ and No. ٢٧ in ١٩٥٣, the interior and exterior factors helped in crystallizing the thought of establishing the reconstruction board, its duty is longevity and reconstruction and financed from petrol resource and outside loans. The research focuses on the works of the reconstruction board in Iraq and in Basrah specifically, and on the attitude of the Basrian vicars council which was distinctive in its interest on this subject. They related the economic independence with the political one.

- The achievement of the construction board did not befit with its expenditure, its budget balanced the normal state budget. The amount was more than quarter of the national income amount. Most of the construction board projects were consumptive non productive, focused on parts of the country and neglected the others. Basrah was in the most neglecting parts in this board. This caused a critical dialogues inside the board and on the objection newspapers.